المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة

إعداد

د. نواف أبو شماله

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والتاسع والثلاثون - 2017
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2017

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: السياسات الصناعية الحديثة – التعريف والهيكل الأساسي 6

ثانياً: السياسات الصناعية: مزايا الانتقاء ومخاطر الريعية 8

ثالثاً: متطلبات السياسات الصناعية الحديثة: عوامل النجاح وحيز السياسات .. 11

رابعاً: هيكل السياسات الصناعية الحديثة –آليات العمل ومبررات التطبيق 13

خامساً: جوانب من تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في التجارب الدولية.. 15

سادساً: خاتمة 21

المراجع 22

السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة

إعداد د. نواف أبو شماله

أظهر تطور المسار التنموي للدول المتقدمة قديما وللدول الناشئة/ الصاعدة حديثا، الأهمية العالية والحيوية لدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وإن اختلف شكل ومستوى وعمق هذا التدخل وآلياته. وضمن هذا الإطار يأتي دور السياسات الصناعية الحديثة، التي تستخدمها الدول لتأسيس ركائز التقدم والتطور في اقتصاداتها، وتعديل وتطوير بناها الهيكلية.

مقدمة

أظهر تطور المسار التنموي للدول المتقدمة قديما وللدول الناشئة/الصاعدة حديثا، الأهمية العالية والحيوية لدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وإن اختلف شكل ومستوى وعمق هذا التدخل وآلياته. وضمن هذا الإطار يأتي دور السياسات الصناعية الحديثة، التي تستخدمها الدول لتأسيس ركائز التقدم والتطور في اقتصاداتها، وتعديل وتطوير بناها الهيكلية. من خلال تأثيرات تلك السياسات في تحفيز النمو والتشغيل، ومن ثم رفع معدلات الاندماج في الاقتصاد العالمي وتأسيس مسارات تنموية تلبي الاشتراطات والاستحقاقات الدولية للاستدامة.

أولاً: السياسات الصناعية الحديثة – التعريف والهيكل الأساسي

في إطار السعي للتحديد الدقيق لمفهوم السياسات الصناعية الحديثة، تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد او متفق عليه لتلك السياسات، حيث ان التعامل مع هذه السياسات ينحصر فيما يظهره الواقع والتطبيق في التجارب الدولية الرائدة والناجحة في هذا المجال.

في ضوء ذلك يمكن تعريف السياسات الصناعية بأنها «مجموعة الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التدخل لإنتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وإمكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل، للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية. وهي تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، وحجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، وبرامج المشتريات العامة، ودعم البحث والتطوير، والبرامج الرئيسية لخلق القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة (National champions) إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإنشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسية، وسياسة المنافسة وتدابير منع تشكيل الاحتكارات. (Pinder، 1982)، (Reich،1982). (Chang، 1994). (Landesmann; 1992)

وبذلك يمكن التأكيد على أن السياسات الصناعية الحديثة هي صورة من صور عدم حيادية الدور الحكومي، وتوجهه لانتقاء وتعزيز وتطوير أنشطة اقتصادية بعينها، والتحول والارتقاء في الهياكل الاقتصادية للدول. وبأسرع وتيرة ممكنة سيراً او ركضاً او قفزاً.

في ضوء ما سبق يمكن التمييز بين نوعين او حزمتين أساسيتين للسياسات الصناعية الحديثة، وهما السياسات الأفقية، والسياسات الرأسية. ويضيف البعض إليهما السياسات الحدودية Frontier.

في ضوء ما سبق يمكن التمييز بين نوعين او حزمتين أساسيتين للسياسات الصناعية الحديثة، وهما السياسات الأفقية، والسياسات الرأسية. ويضيف البعض إليهما السياسات الحدودية Frontier التي تمثل موضعا إضافيا لتطلعات الدولة وسياساتها المطبقة لكسر الحدود المعرفية لهياكل الإنتاج القائم صوب حدود معرفية/تقنية أكثر تقدما ومن ثم توسيع وتنويع قائمة المنتجات.

وتعرف السياسة الصناعية الأفقية او العريضة أو الوظيفية Horizontal Industrial Policy بأنها تلك السياسات التي تؤثر على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتعليم، والصحة، والبنية والمرافق الأساسية، والطرق والمواصلات والاتصالات، والانفاق على البحث والتطوير، وتطوير البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للدولة... الخ. بمعنى أنها حزم السياسات التي تمتلك تأثيرا مباشراً على التنافسية الكلية للدولة وللاقتصاد، والتي تنعكس تأثيراتها على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة دون أي انحياز أو تمييز لقطاع أو لنشاط دون الأخر.

فعلى سبيل المثال إن بناء مورد بشري مؤهل ومدرب هو أمر ذو مرود إيجابي على كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كما أن تحسين أوضاع المؤسسات وكفاءة الحكومات، وتوسيع وتعميق القطاع المالي والخدمات المتصلة به، هو أمر ستستفيد منه كافة القطاعات والأنشطة في الدولة.

وتعرف السياسات الصناعية الرأسية او العمودية Vertical Industrial Policy بأنها تلك السياسات التي تعبر عن التحيز أو التمييز لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين دون غيره، بهدف التأثير في معدلات نموه، او قدرته التصديرية، أو مستويات إنتاجيته. (Rodrick، 2004).

بمعنى ان السياسات الرأسية هي سياسات أكثر استهدافاً وأكثر انتقائية، تقوم الدولة بإقرارها وتبنيها، لتحفيز وتنمية قدرات أحد الأنشطة او القطاعات، من خلال منظومة واسعة ومحددة من إجراءات الرعاية أو المساندة لهذا النشاط.

ويشير التاريخ التنموي للدول المتقدمة كما في حالة بريطانيا، لقيامها فعلياً خلال القرن الثامن عشر بتطبيق العديد من الإجراءات التي تندرج بوضوح ضمن تطبيقات

السياسات الصناعية الحديثة، والتي أسهمت فعليا في تمييز أنشطة صناعية بعينها، مكنت الدولة فعلياً من تأسيس بنية وقواعد صناعية متقدمة كما مكنتها من رفع قدراتها الإنتاجية والتصديرية.

يمتلك التعامل مع موضوع السياسات الصناعية خصوصية عالية تميزه عن غيره من الموضوعات والقضايا الاقتصادية، حيث انه يثير إشكالية مركزية فيما يتعلق بالدور المنوط من الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: السياسات الصناعية: مزايا الانتقاء ومخاطر الريعية

يمتلك التعامل مع موضوع السياسات الصناعية خصوصية عالية تميزه عن غيره من الموضوعات والقضايا الاقتصادية، حيث انه يثير إشكالية مركزية فيما يتعلق بالدور المنوط من الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث أن تبني السياسات الصناعية هو دعوة واضحة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وهو أمر كان مقبولا وسائداً في فترات تاريخية وتنموية سابقة في مسارات الدول المتقدمة لاسيما إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان، ومن بعدهم في بدايات تجارب الدول الصاعدة لاسيما كوريا وماليزيا وسنغافورة.

إلا أن ثمة توافق واسع بين الخبراء والمتخصصين على ان أسس الاقتصاد الحديث وضمان الاستدامة في النمو والتنمية تتطلب إقامة نماذج اقتصادية يقودها القطاع الخاص، والتقليص للدور الحكومي، وذلك لاعتبارات الكفاءة والفعالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ورغم ذلك فإن هناك فريقا يرى دوراً أساسياً للسياسات الصناعية في إعادة تعديل الهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول، وذلك في ضوء أسس ومبادئ الاقتصاد الحديث القائم على آليات وقواعد عمل السوق. وفيما يلي نعرض لأهم الأسانيد التي تم استخدامها من جانب المؤيدين وكذلك المعارضين لتطبيقات السياسات الصناعية، وبما يتضمنه ذلك من عرض المزايا والمكاسب المنتظرة، وكذلك المخاطر والتهديدات المحتملة من تطبيق هذه السياسات.

حيث يعول أصحاب الاتجاه المعارض والرافض للسياسات الصناعية على دور آليات السوق في إجراء التكييفات والمواءمات المطلوبة في الاقتصاد، دون حاجة للتدخل الحكومي، الذي يجب ان يبقى محدود المساحة وبالحد الادني. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ان مخاطر فشل الحكومة، تفوق مخاطر فشل الأسواق. حيث ان التدخل الحكومي لصالح قطاعات وأنشطة دون أخرى، هو أمر مخالف تماماً لمستهدفات ضمان الكفاءة والاستخدام الأمثل لكافة الموارد والطاقات المتاحة في الاقتصاد (أمثلية باريتو). وان تعامل أو تدخل الدولة من خلال تعديل هيكل المزايا (اعفاءات وتسهيلات ومختلف أشكال الحماية أو الدعم) لصالح قطاعات وانشطة داخل الاقتصاد، هو بمثابة دعوة لتوسيع

ممارسات الاقتصاد الريعي، غير القائم على الإنتاجية والكفاءة والدفع المتواصل للقدرات الحقيقية للاقتصاد. وهو أيضا مناهض لتأسيس اقتصاد قائم على المنافسة الحرة والكاملة، وكلها عوامل لا تقود إلا لتراجع الإنتاجية والتنافسية الكلية للاقتصاد وللمجتمع.

كما يرى هذا الفريق أن القطاع الخاص لديه قدرات أفضل لاكتشاف الفرص قياساً بالحكومات، وأن الحكومات أو البيروقراطيون في النهاية لا يتحملون ثمن سياساتهم وقراراتهم الخاطئة. لذا فإن هذا الفريق يعتقد بضرورة حصر دور الحكومة في حماية الملكية الفكرية، وفرض تنفيذ العقود، والقيام بالسياسات الكلية السليمة (السياسات الأفقية)، دون الانخراط في السياسات الرأسية/الانتقائية، كذلك فان هناك مخاطر عالية ترتبط بما يظهره واقع الممارسات الحكومية عبر العالم، من توجه معظم الحكومات لصياغة تلك السياسات على أسس سياسية او حزبية، بحيث تتوجه قوائم المزايا الانتقائية إلى فئات مجتمعية أو أنشطة أعمال تنتمي إلى المؤيدين والمساندين الحاليين أو المحتملين للحكومات، بعيداً عن أسس الانتقاء القائم على المعايير والأسس الاقتصادية والتنموية.

وفي مقابل ذلك يرى فريق أخر أهمية دور السياسات الصناعية، حيث يدعم أصحاب هذا الاتجاه وجود دور أكثر اتساعاً للدولة وسياساتها لتحقيق التنمية والتعديل الهيكلي المطلوب. وهو الاتجاه الذي يستمد اصوله الفكرية من المدرسة الهيكلية او البنيوية وأفكار شومبير، وهو الاتجاه الذي تم الترويج له بقوة من خلال ممارسات مجموعة الكاريبي الاقتصادية ECLAC، وكذلك العديد من الباحثين والمنظرين اللاحقين. حيث تمثلت القواسم المشتركة بين أنصار هذا التوجه فيما يظهره الواقع الاقتصادي في الدول من وجود فروقات جوهرية نوعية وكمية بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية، وكذلك وجود فروق بين مستويات وخصائص المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في مختلف قطاعات وأنشطة الإقتصاد، وعدم وجود آليات للضبط او ضمان التصحيح التلقائي لعمل الأسواق داخل الاقتصاد، إضافة لأهمية الدور الخاص بالدولة ومؤسساتها في تشكيل وبناء السبل المهيئة للتنمية من خلال تطوير الموارد البشرية والمالية والتنظيمية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة.

ويبرر تدخل الدولة بقدرتها على مواجهة كافة العقبات التي قد تعوق التغيير الهيكلي المرجو للاقتصاد وقطاعاته الإنتاجية، من خلال التأثير في هيكل التكاليف والعوائد للأنشطة الإقتصادية، بما يوجه الأنشطة صوب الأنشطة الإنتاجية المرغوبة والمحققة لمتطلبات النمو على المدى الطويل.

ويبرر تدخل الدولة بقدرتها على مواجهة كافة العقبات التي قد تعوق التغيير الهيكلي المرجو للاقتصاد وقطاعاته الإنتاجية، من خلال التأثير في هيكل التكاليف والعوائد للأنشطة الإقتصادية، بما يوجه

الأنشطة صوب الأنشطة الإنتاجية المرغوبة والمحققة لمتطلبات النمو على المدى الطويل. والتي تتركز بشكل أساسي في الأنشطة القائمة على التكنولوجيا والمحتوى المعرفي الأعلى. ووفقاً لذلك التوجه يمكن للدولة أن تكون مشجعة لتطور المسار التنموي من خلال اليات مباشرة لتوجيه الإنتاج مثل (الإعفاءات الضريبية والإعانات)، كما يمكن ان يكون من خلال آليات غير مباشرة مثل تدابير السياسات المصممة لتعزيز الروابط بين مؤسسات الأعمال الخاصة.

ويؤسس أصحاب هذا التوجه أسانيدهم تأسيسا على أفكار شومبيتر (1934)، ومدرسة الهيكليين والهيكليين الجدد، الذين أكدوا ان مسيرة التطور والتنمية في الدول تتطلب إحداث تغيير جوهري/هيكلي في بنية الاقتصاد والمجتمع، وان الارتقاء من مرحلة تنموية لمرحلة أعلى يتطلب انجاز هذا التغير في الهيكل الاقتصادي والانتاجي للدولة، وهو الأمر المرتبط بدور الدولة وسياساتها الصناعية لتحفيز الابتكارات والتكنولوجيا والأساليب المتطورة في الإنتاج، للإسهام في تحقيق التعديل المطلوب. وأن الإبتكار يحدث في سياق توسيع وتطوير القطاعات والأنشطة القائمة، او من خلال إنشاء قطاعات وأنشطة جديدة.

وفي هذا الإطار يقود الابتكار إلى التغيير الهيكلي الذي يعزز بدوره الحوافز للابتكار في حلقة حميدة مع النمو. وقد برهنت كافة التجارب الدولية التاريخية أن عمل هذه الدائرة لم يحدث تلقائياً ولا عفوياً. بل انه يتطلب تدخلاً من مؤسسات الدولة لصياغة السياسات المؤثرة على التقدم التقني وبناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للحفاظ على ديمومة وحيوية مسار الابتكار والنمو على المدى الطويل. لاسيما وان الواقع يظهر وجود ميل واضح للأنماط التكنولوجية لتعزيز نفسها في مواجهة الغير من خلال ميل الشركات والدول الرائدة المنتجة لتلك التكنولوجيا للاحتفاظ بمزاياها على مر الزمن.

مما سبق يمكن ملاحظة الدور الحيوي لتطبيقات السياسات الصناعية الحديثة، لكافة الدول والمجتمعات، لاسيما الدول النامية التي تسعى لاعادة تعديل هياكلها الإنتاجية. حتى ان واقع النقاش الدولي يظهر ميلاً واضحاً حول مدى ونطاق وأدوات تطبيق تلك السياسات، وليس تطبيقها من عدمه، حتى أن ممارسات الاتحاد الأوروبي تظهر تطور الاجماع حول تطبيق السياسات الصناعية الحديثة مع الميل إلى تطبيقات السياسات الوظيفية اللينة، التي لا تمثل أي نوع من أنواع التشويه لقواعد عمل السوق وضمان المنافسة.

إن تبني السياسات الصناعية يمثل نوعا من أنواع تحدى الدول لهيكل مزاياها النسبية القائمة ذات البعد التاريخي التقليدي، والسعي لاكتساب وتوطين مزايا جديدة، على أن التطبيق أظهر أفضلية التدرج والمنطقية في البعد عن هيكل المزايا النسبية القائمة في الدولة، فيما يسمى الاعتدال في تطبيق السياسات الصناعية الحديثة. Wim Naude (2010)

ثالثاً: متطلبات السياسات الصناعية الحديثة: عوامل النجاح وحيز السياسات

يتطلب قيام الدول بتبني تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة جهداً عالياً منها، على المستويين الكمي والنوعي، حيث يتطلب التطبيق الناجح لتلك السياسات مرورها واستيفاءها لثلاثة مراحل أساسية تتضمن المرحلة الاولى تحديد المفاهيم وتصميم السياسات، وتتضمن المرحلة الثانية التنفيذ، ثم تأتي المرحلة الثالثة والخاصة بعملية التقييم، مع الالتزام بوجود آلية مستمرة للتغذية العكسية بين المراحل الثلاثة. كما تجدر الإشارة إلى ضرورة قيام الدولة بجهد مسبق للمرحلة الأولى يتضمن حشد وإيجاد توافق في الآراء على الأولويات التنموية والقطاعية. والتي ستضمن ترجمة السياسات إلى خطط وبرامج عمل تسهم في إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية على حد سواء.

ويتوقف النطاق الذي تعمل فيه السياسة الصناعية على بعدين مركزيين:

- البعد الأول: يرتبط هذا البعد بكفاءة عملية صنع السياسات، وهو ما يعتمد بدوره على قدرة مؤسسات الدولة/البنية المؤسسية على انجاز عمليات التصميم، والتنفيذ، والتقييم للسياسات.

- البعد الثاني: يرتبط هذا البعد بعدد ومجال عمل الأدوات المستخدمة، والتي تعتمد بدورها على الاستراتيجية التنموية للدولة وأهدافها المحددة. حيث يحدد هذان البعدان حيز ونطاق ومجال عمل السياسات الصناعية الحديثة.

ووفقاً لهذا الفهم يمكن تحديد تسلسل مستويات تطبيق السياسات الصناعية الثلاثة الممثلة في السياسات الأفقية، والسياسات الانتقائية، وسياسات حدود المعرفة. فغالباً ما يمكن للدول ذات القدرات التنموية والمؤسسية الأقل ان تتبنى تطبيقات السياسات الأفقية فقط، والتي بدورها لا تتطلب بنية مؤسسية معقدة أو راقية. في حين تتطلب السياسات الانتقائية قدراً أعلى من البنية والقدرات المؤسسية، القادرة على التعامل مع قطاعات وأنشطة محددة ويتطلب تنفيذها تلقائياً مجموعة واسعة من الأدوات مثل التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات توجيهه، وحوافز لقطاعات ومنتجات محددة، وأنشطة وبرامج لدعم القدرات التنافسية للأنشطة المنتقاة، وبما قد يتطلبه ذلك من إتمام مفاوضات أو اتفاقات تجارية دولية ذات صلة، كما قد تشمل أيضا الإنتاج المباشر من قبل الشركات المملوكة للدولة أو استخدام عقود المشتريات العامة وغيرها.

أما سياسات حدود المعرفة/الحدودية Frontier فهي تتطلب وجود قدرات وإمكانات مؤسسية أكثر رقياً وفعالية لتطوير حدود المعرفة، باستخدام أدوات مثل تطوير البرامج الوطنية في مجال التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، والبرامج الوطنية لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والإنتاجية

في مناطق مختارة من خلال الحدائق التكنولوجية، واتحادات البحوث إضافة لجهود التنسيق بين كافة هذه المجالات.

حيث تمثل سياسات حدود المعرفة، سعيا متطوراً من الدولة لتحقيق رؤية تنموية أكثر اتساعا وأعلى طموحاً، وهي تستهدف بشكل أساسي الابتكار وخلق وتنمية القدرات التكنولوجية والعلمية الاستراتيجية. لخلق أنشطة ومنتجات وابتكارات جديدة، وهي بطبيعة الحال تتطلب استراتيجيات وخطط وبرامج وسياسات أكثر تعقيدا.

إلا أنه ورغم أهمية السياسات الصناعية في إعادة توجيه الهياكل الاقتصادية للدول والمجتمعات، فيبقى تساولاً أساسياً يتمحور حول مدى وقابلية استخدام تلك السياسات في الوقت الراهن، ومدى قبول منظومة العمل الدولي لتدخل الدولة وتحيزها أو تمييزها لقطاع او لنشاط او لصناعة داخل الاقتصاد الوطني، وحجب جوانب هذا التمييز عن باقي الأنشطة والمنافسين الأخرين.

إلا أنه ورغم أهمية السياسات الصناعية في إعادة توجيه الهياكل الاقتصادية للدول والمجتمعات، فيبقى تساولاً أساسياً يتمحور حول مدى وقابلية استخدام تلك السياسات في الوقت الراهن، ومدى قبول منظومة العمل الدولي لتدخل الدولة وتحيزها أو تمييزها لقطاع او لنشاط او لصناعة داخل الاقتصاد الوطني، وحجب جوانب هذا التمييز عن باقي الأنشطة والمنافسين الأخرين.

ارتبط تطبيق السياسات الصناعية تاريخيا بوجود دور أساسي للدولة في النشاط الاقتصادي، وبوجود إمكانات لحماية الصناعات ودعمها، وهي المعطيات التي لم تعد في معظمها متاحة في ظل أجواء العولمة والانفتاح والتزامات منظمة التجارة العالمية WTO، والتي تجعل من المدى المتاح للحركة والحرية لدول العالم، لاسيما الدول النامية، أقل فيما يتعلق بتوظيف أدوات السياسات الصناعية.

ولعل أبرز تلك القيود، ما يتعلق بـــ: إتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة TRIPS، المعنية بحماية المخترعين وحماية براءات الاختراع. وإتفاقية القيود الفنية المرتبطة بالتجارة TRIMS. وإتفاقية الخدمات GATS وما تتضمنه من مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية MFN"ومبدأ" المعاملة الوطنية". إضافة الى إتفاقية" الإعانات والإجراءات التعويضية"التي تمنع استخدام بعض الإعانات لدعم المنتجات المحلية، ودعم الصادرات (ما عدا السلع الزراعية)..

ورغم ما يبدو عليه الامر من صعوبة تطبيق السياسات الصناعية في ظل تلك القيود والاتفاقات والاشتراطات الدولية، فان هناك مداخل متعددة لاستخدام وتوظيف السياسات الصناعية الحديثة، دون التصادم معها. وهي المداخل التي طبقتها ولا

زالت تطبقها العديد من الدول المتقدمة والصاعدة. حيث يمكن الاستفادة من الإعانات غير القابلة للتقاضي Non-Actionable Subsidies كأدوات للسياسة الصناعية.

كما يمكن تطوير الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من خلال آلية "المناطق الصناعية" وما تتمتع به من مزايا وتسهيلات تقرها منظمة التجارة، إضافة لامكانات دعم البحث والتطوير في الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، وفق الفترة المسموح بها والمحددة بخمس سنوات، وكذلك إمكانات توظيف " الدعم لأغراض تحسين وضع الميزان التجاري Trade Balance" وان كان أقل مدى ومحدود بمواجهة مشاكل الميزان.

رابعاً: هيكل السياسات الصناعية الحديثة –آليات العمل ومبررات التطبيق

كما سبق التقديم فقد أمكن التمييز بين مجموعتين اساسيتين تكونان معا الخليط الخاص بالسياسات الصناعية، وهما حزم السياسات العمودية او الرأسية، وحزم السياسات الأفقية او العريضة او الوظيفية او المرنة. وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من الاشكال والأطر والأدوات الداعمة لتنفيذ تلك السياسات الصناعية الحديثة، Cimoli, M., G. Dosi, R. Nelson, and J. Stiglitz (2006)) حيث يمكن تضمين مجالات سبعة لعمل السياسات الصناعية الحديثة، لكل منها الأدوات الممكن استخدامها وتوظيفها، وهي السياسات والأدوات التي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات التي قد تمنع قطاعات وأنشطة الاقتصاد من النمو والتطور صوب المجالات الأكثر تقدماً، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات. والتي تتضمن:

1- سياسات الحوافز الاقتصادية الموجهة للأنشطة الاقتصادية: والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر (الاستدامة بمختلف معاييرها وضوابطها)، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن (تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الأسعار، واتباع سياسات الصرف المناسبة، وتطبيق فعال للسياسات النقدية وأسعار الفائدة، وكذلك اتباع سياسات مالية معادلة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية.
2- سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي. بما يتضمنه من السياسات العلمية، والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية، وتمويل البحوث الجامعية، وإنشاء مراكز البحوث، ودعم البحوث والتطوير R&D.
3- سياسات التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية وتوطين المعرفة والتقانة: بما يتضمنه من سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للاستبصار والتنبوء لتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم التدريب، وتنفيذ

خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء، والتعاون في مجال البحوث الدولية، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.

4- سياسات دعم الصناعات المنتقاة، والتي تتضمن استخدام آليات: أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات، وتوفير الدعم المالي/الائتماني للصادرات، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، واستخدام الشركات المملوكة للدولة / الخصخصة، وإنشاء المرافق العامة وتوفير المدخلات اللازمة للعمليات الإنتاجية، وتقديم وتسهيل التمويل، وتوفير الضمانات العامة، وسياسة المشتريات الحكومية المباشرة.

5- سياسات آليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات، وتفعيل مبدأ "عش ودع غيرك يموت"، والإرادة السياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وسهولة الوصول والنفاذ إلى التمويل، وتوفير التمويل طويل الأجل لجهود التنمية وانشطتها.

6- سياسات توزيع المعلومات: والتي تتضمن آليات العمل الجماعي، وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، واستخدام المنتديات التشاورية، واستخدام الغرف التجارية، وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية، وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية، ونشر وتعميم التجارب الناجحة.

7- سياسات تحسين إنتاجية الشركات وريادة الأعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، توفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزيز التسويق، ورفع مستوى البنية التحتية الاقتصادية، إنشاء صناديق رأس المال المغامر.

يظهر هذا الهيكل الخاص بمجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة قيمة جوهرية في عمل تلك السياسات، وهو عملها كحزمة متكاملة، يدعم بعضها البعض، وهو ما يعني أن إنجاز تقدماً في جانب دون غيره من باقي جوانب تلك السياسات سيفضي الى عدم تحقق النتائج المرجوة بل قد يمثل بحد ذاته فشلاً واخفاقاً إضافيا للسوق وللحكومات. وإهدارا للموارد وسوء التخصيص على المستوى الاقتصادي الكلي.

خامساً: جوانب من تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في التجارب الدولية

أظهرت التجارب والتطبيقات الراهنة للسياسات الصناعية في الدول المتقدمة، لجوء تلك الدول إلى تخصيص وإفراد مدخل مستقل الموارد والتخصيصات لإتمام التدخل او التحول المطلوب إنجازه من جانب الدولة.

فيما يلي نعرض لعدد من التجارب الدولية التي تسلط الضوء على بعض جوانب تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة وأهم أدواتها في عدد من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية.

1/5: الاتحاد الأوروبي

أظهرت التجارب والتطبيقات الراهنة للسياسات الصناعية في الدول المتقدمة، لجوء تلك الدول إلى تخصيص وإفراد مدخل مستقل الموارد والتخصيصات لإتمام التدخل او التحول المطلوب إنجازه من جانب الدولة، فعلى سبيل المثال يقوم الاتحاد الاوروبي بالتدخل من خلال الباب الخاص بـــ «مساعدات الدولة». حيث يتم تبني عدد من التدابير الداعمة للانشطة والقطاعات المحددة من جانب الدول الأعضاء، وغير المحظورة في معاهدة الاتحاد. والتي تتضمن إجراءات مثل: تقديم المنح والإرجاء الضريبي، والإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة. وتقدر تلك المساعدات بما متوسطه 0,58 % من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. حيث يركز هذا الباب على مساعدة الدول الأعضاء في الاستثمار العام لبناء أو لتطوير البنية التحتية، شرط عدم وجود تنافس مباشر مع غيرها من البنى التحتية من نفس النوع التابعة للمشروعات الخاصة، مثل (مشروعات الطرق والبنية التحتية للسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية وإمدادات المياه وشبكات مياه الصرف الصحي)، وفي حال كون هذه المشروعات في وضع منافسة مع مشروعات خاصة مشابهة، فان هذا يجعلها غير مؤهلة لتلقي مثل هذه المساعدات مثل مشروعات البنى التحتية في مجالات الطاقة، والمطارات، والموانئ. وفي جميع الأحوال فإن هذا التمويل او المساعدة لا ينسحب إلى مساعدات التشغيل لتلك المرافق، والتي يجب أن يتم التعامل معها وفق القواعد الكاملة لاقتصاديات السوق وأسعاره، ففي حال القيام – تحت وطأة اجماع مجتمعي -بتمويل مشروع متنافس مثل إقامة مطار، فإن إدارته وتشغيله تتم وفق قواعد المنافسة الكاملة وبشكل غير تمييزي ووفق قواعد عمل ومعايير المطارات وشركات الطيران. Eurubean Commission (2016)

وتوضح التجربة الأوروبية قيام الاتحاد الأوروبي باتباع سياسات صناعية حديثة تستهدف حشد وتشجيع الاستثمار الخاص (الوطني والاجنبي)، مع اتخاذ التدابير والتسهيلات لتوجيهه صوب الاقتصاد الحقيقي، لرفع القدرات الإنتاجية والتنافسية الكلية للاقتصاد، وبما يعزز مستويات التنويع وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك دون زيادة الدين العام أو الضغط على الميزانيات الوطنية.

وقد تضمنت الخطة الاستثمارية للصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية(EFSI)، التي أُقرت عام 2014 للفترة (2015 – 2018) توجهاً واضحاً نحو تطبيق مستهدفات السياسات الصناعية الحديثة، من خلال السعي إلى تسريع التنوع ووتيرة التحولات والتغييرات المطلوبة في هياكل الاقتصادات الأوروبية، من خلال تبني حزم من السياسات والبرامج التي تركز على إزالة معوقات الاستثمار، وتوفير المساعدات الفنية للمشاريع الاستثمارية والاستفادة الأكثر ذكاءاً من الموارد المالية القائمة وتلك التي سيتم حشدها، والمقدرة بما لا يقل عن 315 مليار يورو، والتي ستتوجه بشكل أساسي إلى تطوير قدرات قطاعات وأنشطة الإنتاج، وتهيئة بيئة داعمة للمستثمر.

وقد أظهر تحليل هذه الخطة الاستراتيجية الأوروبية (2015-2018) الاستدعاء الكامل لكافة عناصر السياسات الصناعية السابق عرضها. حيث تستهدف هذه الاستراتيجية بشكل أساسي ومعلن، تطبيق السياسات الوظيفية للتغلب على إخفاقات السوق الحالية، وذلك اعتماداً على معالجة الفجوات القائمة داخل الأسواق الأوروبية، وحفز عمليات تعبئة استثمارات القطاع الخاص، وذلك بالتوازي مع زيادة الاستثمارات في المجالات والقطاعات والأنشطة الرئيسية، والتي تمثل قوام البنيان الاقتصادي والاجتماعي مثل البنية التحتية والتعليم والبحث والابتكار، إضافة إلى تأمين التمويل المخاطر للشركات الصغيرة. كما اظهر تحليل عناصر الاستراتيجية فيما يتعلق بهدف دعم الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، الإقرار باتخاذ كافة الإجراءات لفتح الفرص الجديدة للمستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي وخارجه، للوصول إلى المشاريع الحيوية المختارة القابلة للتطبيق في مختلف القطاعات ومختلف الدول الأعضاء، من خلال منصات الاستثمار. وبما يقتضيه ذلك من تسهيل الحصول على التمويل المخاطر (للمساعدة بشكل أساسي في تمويل تطوير وتوسيع مشاريع البنية التحتية والمعلوماتية). وتركيز الاهتمام على دفع دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تحسين فرص الحصول على تمويل للشركات المبتكرة.

أما فيما يتعلق بمجال خلق بيئة صديقة للاستثمار، فقد تضمنت الخطة تحسين ظروف بيئة الأعمال والتمويل بكافة عناصرها، وبخاصة ما يتعلق بالتقدم نحو السوق الرقمية الموحدة، اتحاد الطاقة واتحاد أسواق رأس المال. وحتى يوليو 2016 فقد تم بالفعل حشد 85% من الموارد المتوقعة، وقد اظهر تحليل هيكل المشروعات المنفذة توجه 25% من التمويل لصالح مشروعات البحث والتطوير R&D، وتوجه 26% للشركات الصغيرة، وتوجه للطاقة 23%، وللبنية الرقمية 12%، ولباقي القطاعات (التعليم والصحة والنقل والبيئة وكفاءة استخدام الموارد 14%). (European Commission 2017)

يمثل النموذج التنموي الاسيوي حالة تطبيقية جاذبة للدراسة والتحليل في العديد من جوانبه، لحداثة عهده النسبي بإنجاز التحول الهيكلي مقارنة بالدول المتقدمة، ولتشابه كثير من معطيات وتحديات وقيود بداية مساره نحو التغيير الهيكلي، مع أوضاع العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية في وقتنا الراهن.

2/5: دول وتجارب شرق اسيا – الدول الصناعية الحديثة NICs

يمثل النموذج التنموي الاسيوي حالة تطبيقية جاذبة للدراسة والتحليل في العديد من جوانبه، لحداثة عهده النسبي بإنجاز التحول الهيكلي مقارنة بالدول المتقدمة، ولتشابه كثير من معطيات وتحديات وقيود بداية مساره نحو التغيير الهيكلي، مع أوضاع العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية في وقتنا الراهن. لاسيما ما يتعلق بالاعتماد على الأنشطة الأولية او تلك ذات القيمة المضافة المنخفضة. مع سيادة تحديات اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وضعف الانفاق على البحوث والتطوير إضافة لظواهر الفقر والبطالة وضعف مستويات العدالة في توزيع الدخول.. الخ..

ويظهر تحليل واقع الممارسة في تلك الدول لاسيما (كوريا، تايوان، سنغافورة)، وجود العديد من الجوانب المشتركة في تطبيقات السياسات الصناعية طوال مسارها وإلى الأن. (جدول 1) (Hobday, M. (2009).

وقد تمثلت اهم هذه السياسات في التالي: التوجه نحو تشجيع التصدير - جذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر. (FDI) - تبني سياسات الاقتصاد الكلي المشجعة على الادخار، وتوجيه وانتقائية الائتمان المقدم لمؤسسات الاعمال - اعتماد سياسات التعليم الشامل والمتواصل، لضمان اكتساب المهارات التي تسهل وتمكن من القدرة الاقتصادية للدولة على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتوطين المعرفة، بما يتضمنه ذلك من خطط تدريب إلزامية للعاملين – التوسع في تأسيس وتطوير صناديق رأس المال المغامر او المخاطر - التنسيق بين الاستثمارات الملحقة او المكملة .

حيث عملت تلك السياسات معا وبشكل متكامل مستهدفة توطين المعرفة والتكنولوجيا وترسيخ آليات التعلم، والتطوير المستمر والمنهج للتعليم وعمليات اكتساب المهارات.

جدول (1) بيان توضيحي حول أهم أهداف وأدوات السياسات الصناعية الحديثة في تجارب دول شرق اسيا

الدولة/ التطبيق	تعميق الهيكل الصناعي	زيادة المكون المحلي	جذب FDI	نقل وتوطين التكنولوجيا	التشجيع للشركات المحلية الكبرى
سنغافورة	- تقديم دفعة قوية عبر التخصص الدقيق في الصناعات كثيفة المحتوى التكنولوجي دون حماية	- رغم عدم الاستهداف المباشر لزيادة المكون المحلي فقد تم تبني تشجيع تعاقدات الباطن لصالح SMEs	- الاستهداف والفحص الدقيق للشركات عابرة القوميات – صوب استقطاب توطين الأنشطة عالية القيمة المضافة	- رغم عدم الاستهداف المباشر لذلك بالنسبة للشركات الوطنية، فقد تم استهداف الشركات عبر الوطنية لزيادة وتنمية عمليات البحث والتطوير	- يتم ذلك بين بعض الشركات العامة في بعض المناطق أو الأنشطة المستهدفة
تايوان	- تقديم دفعة قوية من خلال التوجه للصناعات كثيفة رأس المال والمهارة والتكنولوجيا	- تم وضع إجراءات محددة وضغط قوي لزيادة المكون المحلي - والتوسع في عقود الباطن	- فرز الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لـمعيارين أساسين هما: تثبيط الدخول للمجالات التي بها شركات وطنية قوية، والمساهمة في نشر التكنولوجيا لدى الشركات المحلية الوطنية	- الدعم التكنولوجي القوي للبحث والتطوير في الشركات المحلية - والعمل على الارتقاء والتطوير للـ SME - أوركسترا حكومية لتنمية التقنيات العالية	- متقطع - تشجيع دخول الصناعات الثقيلة وبشكل أساسي بواسطة المؤسسات العامة
جمهورية كوريا	- إعطاء دفعة قوية من خلال التوجه للقطاعات كثيفة رأس المال والمهارة والتكنولوجيا وبخاصة للسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية (المعدات الثقيلة)	- التوجه نحو بناء قواعد صارمة للمكون المحلي - التوسع في انشاء الصناعات المساندة/ الداعمة - قواعد وإجراءات لحماية الموردين المحليين - تشجيع تعاقدات الباطن	- فقط الموجه بشكل أساسي لعبور ونقل وتوطين التكنولوجيا أو لحفز التصدير أو ضمن المشروعات المشتركة.	- حفز البحث والتطوير المحلي في الصناعات المتقدمة - الاستثمار الكثيف في البنى التحتية التكنولوجية - استهداف التكنولوجيات الاستراتيجية	- القيادة المستدامة لإنشاء تكتلات خاصة عملاقة لتجاوز الأسواق - من خلال التعويل على قيادة الصناعات الثقيلة - خلق علامات تجارية موجهة للتصدير

Sanjaya Lall (2004): "Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness", United Nation Conference on Trade and Development, No.28. April 2004.

كذلك يمكن التبين الواضح لارتباط نجاح تلك التجارب الشرق آسيوية في الربط الفعال بين الابتكار من جانب وقطاعات الإنتاج لاسيما الصناعي من جانب أخر، انطلاقاً من أن الابتكارات هي المرتكز الأساسي لتجسير الفجوات مع الدول والتجارب الأكثر تقدماً وسبقا في هذا المسار، والتي تدعم توليد المعارف الجديدة وتراكم القدرات، وهي كذلك التي توطن المزايا والصناعات والأنشطة الجديدة. كما تقود لتوسيع وتنويع قوائم الأنشطة والمنتجات في الدولة.

وهي الأمور التي تعنى عملياً إمكانات أعلى لتطوير الأنظمة الوطنية للإنتاج والإبداع، والتي تتضمن بدورها عمليات التعلم وتنمية الطاقة الاستيعابية وخلق البيئة الأكثر مواتاة لخلق وتسويق الابتكارات والارتقاء في حدود المعرفة. Collier, ، (2015) Frank Cole ،P., and A. J. Venables (2007 (Devarajan, S., and M. Uy (2009)

منذ بدء المسار التنموي للصين في منتصفٍ القرنِ الماضي وهي تمتلك سجلاً واسعاً في تطبيقات السياسات الصناعية، تلك السياسات التي اخذت في التطور في أدوات تطبيقها من التقليدية إلى الحداثة وذلك مواكبة لتحرر الدولة الاقتصادي وانفتاحها على العالم منذ سبعينيات القرن الماضي.

3/5: الصين

منذ بدء المسار التنموي للصين في منتصف القرن الماضي وهي تمتلك سجلاً واسعاً في تطبيقات السياسات الصناعية، تلك السياسات التي اخذت في التطور في أدوات تطبيقها من التقليدية إلى الحداثة وذلك مواكبة لتحرر الدولة الاقتصادي وانفتاحها على العالم منذ سبعينيات القرن الماضي.

حيث شهدت الصين في بداية مسارها توظيفا واسعا لتطبيقات السياسات الصناعية التقليدية الأكثر توجها للوظيفية/السياسات الافقية او اللينة، مع تمتع سياساتها الانتقائية بأدوات متعددة سمح بها الواقع الدولي في ذلك الوقت، حيث ارتفاع مستويات الحماية والدعم الحكومي لبناء قدرات الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والتنموية. حيث تم التركيز على الصناعات الرأسمالية الثقيلة، مع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، (walk on tow legs)، مع الحرص والتأني والتدرج في عملية التعميق الرأسمالي، لضمان إنجاز النمو وعدالة توزيعه.

ومنذ الانفتاح الاقتصادي فقد تم التوسع في توظيف أحد أهم أدوات السياسات الصناعية الحديثة الممثلة في "التوسع في تأسيس المناطق التنموية والمناطق الصناعية الخاصة". وهي المناطق التي تتمتع بالعديد من المزايا/الحوافز، والتي مثلت بدورها أداة مركزية لتوجيه هياكل الإنتاج في الدولة صوب اكتساب وتوطين العديد من المزايا النسبية والتنافسية، نتيجة استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العابرة للقوميات.

وفيما يتعلق بتطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في وقتنا الراهن، فيمكن تبين أهم معالمها ومجالات عملها، من خلال تحليل مستهدفات وعناصر الخطة التنموية/الخمسية رقم 12 للصين، والتي حددت أهدافها بشكل واضح في: إعادة توجيه النمو وتنفيذ جهوده على المدى القصير والطويل نحو التوازن والاستدامة. وتم تحديد أولويات العمل في مجالات: إدارة الاقتصاد الكلي على المدى القصير وتحقيق التحول الهيكلي المطلوب في الاقتصاد على المدى الطويل، وإعادة التوازن إلى نموذج النمو القائم في الدولة ليتم التحول بعيدا عن الإنتاج المكثف لرأس المال، والحد من مستويات الاعتماد على الصادرات كقاطرة للنمو. كما تناولت الخطة توجيه الحكومة المركزية لحكومات المقاطعات لاعادة ترتيب أولويات العمل وتعديل قائمة الحوافز ليتم التحول صوب النمو الشامل المراعي لكلا البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

كما قد حددت الخطة مجموعتين من السياسات ومناطق العمل لتحقيق تلك الأهداف المتوجه بشكل أساسي لتعديل الهياكل الإنتاجية في الدولة. تضمنت المجموعة الأولى: سياسات تطوير وإعادة هيكلة الأنشطة والصناعات التقليدية القائمة. والتي تم تحديدها في المجالات التالية: (تصنيع المعدات - بناء السفن – صناعة السيارات - الحديد والصلب - المعادن غير الحديدية - مواد البناء – البتروكيماويات - الصناعات الخفيفة – المنسوجات). حيث يتم السعي في تلك المجموعة إلى تطوير التقنيات المستهدفة وكذلك تعزيز الاستفادة من الكفاءات ووفورات الحجم. وتضمنت المجموعة الثانية: سياسات تعزيز وتطوير صناعات جديدة /واعدة ذات طابع استراتيجي. وهي الأنشطة التي تم تحديدها في المجالات التالية: (الطاقة وحماية البيئة - صناعات الجيل الجديد لتكنولوجيا المعلومات - التكنولوجيا الحيوية - تصنيع المعدات الراقية - الطاقة الجديدة بما في ذلك الطاقة النووية والطاقة المتجددة - المواد الجديدة - سيارات الطاقة الجديدة). حيث تمتلك تلك الأنشطة وفقاً لرؤية الدولة وتطلعاتها القدرة الفعلية على أن تتطور لتصبح من الركائز المستقبلية للاقتصاد، ليصبح الاقتصاد الصيني أكثر اعتمادا في نموه على التكنولوجيا الجديدة والنظيفة.

وتحقيقاً لذلك فقد حددت الخطة آلية إنشاء صناديق حكومية تمويلية خاصة بتطوير هذه الصناعات والأنشطة الاستراتيجية الجديدة. على أن يتوجه هذا التمويل لاستهداف تشجيع وتحفيز (إنتقاء) الشركات الجديدة وأيضا الشركات القائمة المنخرطة في تلك الأنشطة.

ويظهر هذا العرض بوضوح تحرك الصين لتطوير أنشطتها وصناعاتها والتحرك نحو هياكل إنتاجية مغايرة، تتوجه صوب مزيد من التكثيف التكنولوجي والمعرفي والقيمة المضافة الأعلى، مع توفيرها حزم متنوعة من الحوافز والدعم الحكومي. وذلك فيما يمكن أن يطلق عليه التعديل الهيكلي القائم على القفز بأسرع بوتيرة ممكنة

لاكتساب مساحات أكثر اتساعا وامتداداً من الأراضي الجديدة/التكنولوجيات الأكثر تقدماً، قبل الدول والشركات الأخرى الأخرى/المنافسة، لاسيما في الولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي.

سادساً: خاتمة

أظهر واقع التجارب والممارسات الدولية الدور الحيوي لتدخل الدولة لانجاز وقيادة مسار التحول الهيكلي كمدخل وحيد لاصلاح المسار التنموي وتطوير القدرات واستدامة النمو. وذلك اعتماداً على حزم السياسات الصناعية الحديثة، من خلال توجهها لاستنهاض القطاعات والأنشطة القادرة على دفع النمو والإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهه. وهو ما يملي ضرورة الانخراط من جانب الدول النامية بما فيها الدول العربية في تطبيقات تلك السياسات بكافة متطلباتها وعناصرها. والتعامل معها في إطار استراتيجي يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات الحقيقية. بما يتطلبه ذلك من بناء المهارات المتقدمة والابتكار والمؤسسات الداعمة، وخلق الحوافز في المسارات والأنشطة المستهدفة.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية فعليا تحركاً واضحاً من الدول النامية والدول العربية لتطبيق بعض جوانب السياسات الصناعية وتأسيس وتهيئة بعض ادواتها، لاسيما إقامة العديد من التنظيميات والمعاهد والوكالات الداعمة والمعنية بتطبيقات السياسات الصناعية الحديثة على أرض الواقع، مثل تأسيس المجالس العلمية المختصة بتحفيز جهود نقل التكنولوجيا، والتشكيلات الحديثة للأعمال (حاضنات الأعمال)، والمجالس الاستشارية للمشروعات، وكذلك إقامة هيئات مختصة بتحفيز وتنمية الصادرات (الترويج ، والتسويق، وجمع المعلومات)، وإقامة هيئات موجهة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وكالات الترويج للاستثمار، وإنشاء المجالس والوزارات ومجموعات التنسيق)، إضافة لانتشار بعض الممارسات الحكومية اللامركزية والتي تمثل بدورها احد اركان السياسات الصناعية الحديثة في التجارب التنموية الناجحة كما في حالة الصين والهند، حيث يحتفظ كل إقليم او ولاية بسياسة صناعية خاصة به، بكل ما يرتبط بذلك من آليات الإنتقاء وبرامج المساندة والتمكين.

الا ان تلك الجهود لازالت لا تعمل ضمن إطار واضح ومتكامل يسمح بالتراكم والتطوير لتحقيق التحول الهيكلي المرجو لاقتصادات تلك الدول.

إن الأمر المؤكد هو أن مجرد التزام الدول والمجتمعات بمختلف أطرها السياسية والاجتماعية بتبني وتطبيق تلك السياسات الصناعية الحديثة، سيمثل قيداً والتزاما على الدولة ومؤسساتها لتبني وتنفيذ أهداف تنموية وطنية طموحة، تحفز وتوجه بدورها القطاع الخاص وأصحاب الأعمال ومختلف الأنشطة الاقتصادية لتحقيقها. ومن ثم سيوفر إمكانات أعلى للمحاسبة والمساءلة، وهو الامر الذي سيتيح التقييم المستمر وإعادة التوجيه والتصحيح سواء للسياسات المطبقة، او لأدوار ومهام المؤسسات والأطر المكلفة بالتنفيذ.

المراجع الانجليزية

Ocampo. J.A.، (2005). The Quest for Dynamic Efficiency: Structural Dynamics and Economic Growth in Developing Countries. In Beyond Reforms: Structural Dynamics and Macroeconomic Vulnerability. Ed. Ocampo. J.A.، Santiago: Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

Cimoli. M.، G. Dosi. R. Nelson. and J. Stiglitz (2006). 'Institutions and Policies Shaping Industrial Development. An Introductory Note'. Paper prepared for the task force on Industrial Policies and Development. New York: Columbia University.

Cole Frank (2015): "Industrial Policy in Latin America: Contemporary Development Strategies and Their Determinants". March 2015. http://people.carleton.edu/~amontero/Cole%20Frank.pdf

Collier. P.، and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy. 30: 1326-45

Devarajan. S.، and M. Uy (2009). 'Is it Worthwhile to Support Industrial Policy?'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries. 18-19 November. Bonn

Development Around the World." World Bank Policy Research Working Paper 6175

Dosi. G. (2009). 'The Political Economy of Capabilities Accumulation: The Past and Future of Policies for Industrial Development'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries. 18-19 November. Bonn.

Eurubean Commission (2016). "THE INVESTMENT PLAN FOR EUROPE STATE OF PLAY". http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/files/investment-plan-eu-wide-state-of-play-july2016_en_0.pdf

Hobday. M. (2009). 'Can We Learn Lessons from East Asia?'. Paper presented at the UNU-WIDER. UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to 27 Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms. 22- 23 October. Maastricht

http://ec.europa.eu/priorities/jobs-growth-and-investment/investment-plan_en(october 2016)

http://www.canon-igs.org/en/column/170326_okazaki_en.pdf

Lazonick. W. (2010). 'Innovative Enterprise and Economic Development'. In W. A. Naudé (ed.). Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan. chapter 2.

Tetsuji Okazaki2017)): “Industrial Policy in Japan: 70-Year History since World War II”. Economic History. Japan SPOTLIGHT • March / April 2017

Wim Naude (2010): ’Industrial Policy – old and new issues”. Workunk Paper No. 2010/106. Septembe 2010. Copyright © UNU-WIDER 2010 * UNU-WIDER. Helsinki. ISSN 1798-7237 ISBN 978-92-9230-344-0.

European Commission (2017): http://ec.europa.eu/priorities/jobs-growth-and-investment/investment-plan_en

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: